الإصلاحات السعرية .. تأثيرات محد

الدكتور بارعد: استخدام الطاقة الشمسية سيخفض من دعم وقود الكهرباء

للدكتور عبدالله أحمد بارعدي أستاذ الهندسة بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا رأي علمي سديد حول أهمية استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء للمنازل في اليمن بل والاستثمار الأمثل فيها فهو ومن خلال عمله الأكاديمي والاستشاري في مجال الطاقة يعتقد جازما أن مستقبل الطاقة في اليمن لن يكون إلا للطاقة الشمسية ويؤكد أن توليد الطاقة باستخدام أي نوع من الوقود الأحفوري لن يجدي فهي طرق من وجهة نظره مكلفة بل وتتضاعف تكاليفها يوما بعد آخر ويقول: ستغرق اليمن في تكاليف باهظة إن استمرت بخطواتها نحو التوليد الكهربائي باستخدام الديزل والمازوت ولهذا وتزامنا مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية اتضح للاقتصاديين صوابية رؤية الدكتور بارعدي ويقولون إن الأوان قد حان للطاقة الشمسية.

■ تحقيق / أحمد الطيار

ما يدعو للتفكير في تناول موضوع التوليد الكهربائي بالطاقة الشمسية هو ماتكشفه الأرقام من أن قطاع الكهرباء في بلادنا يستهلك من المشتقات النفطية الكثير لتوليد الكهرباء بواسطتها وفي خضم الخطوات التصحيحية لأسعار المشتقات النفطية نجد أن الحكومة التي كانت تقدم الدعم لمؤسسة الكهرباء وتبيعها الديزل والماوزت والبنزين بسعر مدعوم وهي تبيع الإنتاج الكهربائي للمستهلكين بسعر مدعوم أيضا فمن خلال دراسات اقتصادية تبين أن الدولة تدعم الكيلو وات المرسل للمستهلكين بنحو 17 ريالا عندما كانت الأسعار في الفترة الماضية بسعرها الرسمي فيما يمكن القول اليوم أنها ستصل إلى أضعاف هذا الرقم بعد أن وصلت سعر الدبة من الديزل الى 3900 ريال.

الوقود المستعمل في التوليد

استهلك اليمن من وقود المازوت في 2010م مليارا و114 مليون لتر وفي 2011م 963 مليون لتر وفي 2012م 831 مليونا و200 الف لتر ،أما الديزل فقد تم استخدام 562 مليونا و500 الف لتر في 2010م وتراجعت الى 469 مليونا و800 الف لتر في 2011م ثم نمت في 2012م الى 637 مليونا و700 الف لتر .

الغاز

تم استهلاك 656 مليونا و300 الف لتر في 2010م ليتراجع إلى 445 مليونا و900 ألف لتر في 2011م وتناقص إلى 436 مليونا و800 الف لتر في 2012م

الدعم

وفقا لدراسات اقتصادية تبين أن الدولة تدعم قطاع الكهرباء من خلال الوقود بعدة طرق فمثلا كان الدعم خلال الأعوام -2006 2009م يصل إلى 6 مليارات ريال سنويا اي بنسبة 0.33 % حسب دراسة آجراها الخبير الاقتصادي نبيل صالح الطيري من إجمالي النفقات العامة للدولة عام 2009م فيما كان الديزل غير مدعوم

وقدرت المؤسسة العامة للكهرباء قيمة الوحدة المباعة بالكيلوا وات في الساعة ب18 ريالا في 2009م فيما تبيعها ب12 ريالا وتخسر حوالي 7 ريالات عن كل كيلوا وات هذا قبل خصم الدعم الحكومي للمازوت والديزل أما بعد الخصم فانها تخسر 17 ريالا.

أرقام

تكشف الأرقام الإحصائية الرسمية عن قطاع توليد الطاقة في اليمن أن هناك توسع في استخدام الديزل والمازوت لإنتاج الطاقة الكهربائية وهذا الأمر سيكون مثار جدل في المستقبل إذ أن الطاقة الكهربائية المنتجة لاتزال مدعومة بأكثر من 20 ريالا للكيلو وات الواحد، ويرى الخبير محمد العبسي من مؤسسة "صحفيون ضد الفساد" أن المشكلة ليست في الدعم بحد ذاته وإنما في سياسيته وكمياته وآليات توزيعه بدرجة أساسية. وفي الديزل المستورد بكميات كبيرة، وكون 60 % من كهرباء اليمن يتم توليده عبر الوقود الثقيل الديزل والماوزت. ويقول إن الحكومة تستورد كميات كبيرة فوق احتياجها تتخطى 2 مليار لتر ديزل ومازوت سنوياً تذهب على الورق، إلى محطات الكهرباء بينما معظمها يهرب من قبل فاسدين ،خاصة وأن آخر مراجعة رقابية لتقييم الاستهلاك الفعلي للمحطات الكهربائية من وقود الديزل، ومقارنته بالمثبت ورقياً، تعود إلى يوليو 2006م.

قراءة

توضح البيانات ايضا أن المؤسسة العامة للكهرباء وفروعها في المحافظات قامت بتوليد 7757 جيجا وات في الساعة خلال عام 2010م وفي 2011م 6206 جيجا وفي 2012م 6579 جيجا ،وتوضح البيانات أن الوحدات التي ولدت الطاقة باستخدام الغاز بلغت في 2010م 2058 جيجا وفي 2012م تراجعت إلى 1336 جيجا لكنها زادت إلى 2222 جيجا في 2012م .

الوحدات البخارية

أنتجت الوحدات البخارية التي تعمل بالوقود الثقيل المكون من الديزل والمازوت في 2010م 2637 جيجا وات في الساعة وفي 2011م 2227 جيجا وفي 2012م 1987 جيجا وتشير البيانات إلى أن استخدام الديزل في توليد الطاقة تراجع من 1251 جيجا في الساعة عام 2010م إلى 866 جيجا في 2011م والى 816 جيجا في 2012م

الإنتاج بالديزل خارج المنظومة

يقصد بالإنتاج خارج المنظومة ذلك الإنتاج عبر المولدات التي تخصص لمديريات او قرى خارج الشبكة الوطنية الموحدة وحسب الإحصاءات الرسمية فقد تم إنتاج 450 جيجا في 201م لكن هذه الإنتاج المعتمد على الديزل تراجع إلى 269 جيجا في 2011م وارتفاع في 2012م الى 337 جيجا.

المشتراه من الغير

وهي التي يتم إنتاجها من خلال العقود المشتراه من الشركات ووفق شرط ان تقوم الدولة بتوفير مصادر الوقود للشركات وتم شراء 1357 جيجا من الغير في 2010م وهذه يتم توليدها عبر الديزل الذي تزوده بها الحكومة وفي 2011م بلغت هذه الطاقة 1506 جيجا لكنها تراجعت في 2012م الى 1218 جيجا في 2012م .

الطاقة الشمسية

وفقا للدكتور بارعدي يتمتع اليمن بقسط وافر من كمية الطاقة الشمسية حيث تعتبر الطاقة الشمسية الساقطة على المتر المربع الواحد في اليمن من أعلى معدلاتها في العالم ولهذا فإن خطط نجاح استخدام الطاقة الشمسية لتولد الكهرباء للمنازل كبيرة جدا بل ومجدية اقتصادية بكل الطرق ومن تلك الميزات يتجه الدكتور بارعدي لعملية الاستثمار في صناعة إنتاج الطاقة الشمسية.

الاستثمار

يطرح الدكتور بارعدي عدة أسباب علمية ضرورية لدخول الطاقة الشمسية لليمن عامة وحضرموت خاصة فهو يقول إن عمليه استثمار الطاقة الشمسية ، لابد لنا أن نبحث عن الأساليب التي تدعونا إلى التفكير في هدا الاستثمار ، وهي في الغالب أسباب خارجية وأخرى داخليه ، فالعالم كله بما فيه اليمن عامة ومحافظة حضرموت تهدده في المستقبل ثلاث مسائل استراتيجية مهمة وإن جدية معالجتها لاشك سوف تحدد مسار تطوره سلبا أو إيجابا وهي في المقام الأول اقتراب أغلب دول العالم ومنها اليمن من بلوغ نقطه ذروة إنتاج النفط و من ثم نضوبه ،وثانيا: تزايد نمو عدد السكان العالم ومنه بلادنا التي تتزيد بمعدل 3% سنويا وثالثا: ارتفاع مؤشرات التلوث الطبيعي والبشري وتعدد مصادره.

من هنا نجد أن البحث عن مصادر للطاقة غير التقليدية والمستدامة والبديلة، وللمساهمة المتواضعة لمعالجة الارتفاع في أسعار برميل النفط و مايتبعه من تداعيات سلبيه على رفاهية المجتمعات و إطالة عمر مخزونه المؤكد والتقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة التلوث الناتج عن حرقه . هده من أهم الأسباب التي دعتنا للتفكر في استثمار طاقه الشمس في حضرموت.

الامتيازات

في بحوثه العلمية حول إنتاج الطاقة الشمسية في اليمن عموما وفي أراضي حضرموت خصوصا يؤكد الدكتور بارعدي أن اليمن مستعدة لهذا النوع من الاستثمار فيقول عند النظر الى موقع اليمن الجغرافي والفلكي نجده يقع في امثل مناطق الانتساب لاستثمار طاقة الشمس ومن تحليل مصادر قاعدة بيانية نجد أن أراضي اليمن عموما وحضرموت بدرجة اخص غنية باستثمار هذه الطاقة بل وتصدرها للخارج في حين قدرة الإشعاع الشمسي الساقط على أراضي اليمن على انتاج1.6 برميل نفط مكافئ سنويا.

وعليه يمكن لنا الاستنتاج بأن الأراضي الشاسعة قادرة على استقبال كافة أنواع تكنولوجيا الطاقة الشمسية المعقد منها والبسيط وخصوصا المجمعات الحرارية المركزة والمسطحة ومجمعات الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية واستثمارها في تشغيل المصانع وضخ المياه في المزارع وتسخين المياه العذبة من مياه البحر وفي أغلب المجاملات في المجتمع الحضري والريفي، ونتيجة لتلك البحوث يدعو الدكتور بارعدي كافة المواطنين والمستثمرين والمؤسسات الحكومية إلى التوجه نحو الاستفادة من هدا المصدر لما فيه خير لهذا الوطن.

تأكيدات على استقرار الأسواق

*** لايمثل رفع الدعم أي تأثير على الأسواق واسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وفقا لتأكيدات الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص بحسب الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.**

وتمر الأسواق حاليا بهدوء تام على الرغم من تململ البعض ومحاولتهم خلق بلبلة في أسعار السلع، لكن مثل هذه المحاولات تلاقي صعوبة تامة في تجاوب الأسواق التي تعاني من ضعف شديد في القوة الشرائية وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

■ استطلاع / محمد راجح

هذا الهدوء الذي تمر به الأسواق شيء ايجابي لكن هناك مخاوف من عدم استمراره في حال تقاعس الجهات المعنية عن اداء دورها الرقابي والإشرافي للسيطرة على عملية تداول السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية واسعارها ، وتفعيل القوانين النافذة ومن اهمها القانون المجمد المتعلق بإشهار الأسعار.

ويرى خبراء أن هذه القضية تتطلب تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والعمل معا لإيجاد حلول مرضية تكفل حقوق المواطن ولا تضر بوضعه المعيشي ، حيث أن أغلب السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والسكر وغيرها ليس لأسعارها علاقة بالمشتقات النفطية ، لأن اسعارها وعملية نقلها تخضع لمعايير وأنظمة السوق العالمية .

سعر محرر

* تقول جمعية حماية المستهلك أن القطاع الصناعي سمح له قبل رمضان بالسعر المحرر ، وقد أدى ذلك الى ارتفاع أسعار بعض السلع بنسب مثل الزيوت والزبادي ومشتقات الألبان .

وبحسب مدير عام الجمعية فضل منصور فإن الأسواق مستقرة الى حدا ما ، لكن المسألة تتطلب تفعيل قرار مجلس الوزراء بإشهار الأسعار وإلزام الغرف التجارية والمصنعين والمستهلكين بتنفيذه .

مؤكد على أهمية الرقابة على الأسواق للحد من أي تجاوزات أو اخلال بالوضع التمويني يؤدي الى فوضى في أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية.

ويشير الى استقرار الأسعار ، وهذا يعود الى تدني القوة الشرائية والوضع المعيشي للمواطنين ، حيث تكتفي شرائح واسعة من محدودي الدخل بتوفير المتطلبات المعيشية اليومية الضرورية.

ويوضح أن المشكلة كذلك تتعلق بأجور المواصلات التي تستهلك ما بين 30 -40% من رواتب الموظفين وهو ما يدعو الى معالجة هذه القضية من خلال تعريفة مناسبة لهذه الأجور لا يشعر المواطن بثقلها.

إصلاحات

* يؤكد منصور أهمية أن يكون هناك إصلاحات شاملة بموازاة رفع الدعم عن المشتقات النفطية للحد من النفقات العبثية وتنفيذ برنامج استراتيجي للإصلاح المالي والإداري للحد من الفساد وهدر المال العام ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ويرى ضرورة وضع رؤية رسمية فاعلة تترجم عبر خطط وبرامج حكومية تنموية لاستيعاب وفورات الدعم الذي كان يوجه لدعم المشتقات النفطية توجيه ، حيث يمكن توجيه مبالغ الوفر لإنعاش الاقتصاد عبر تنفيذ مشاريع تنموية حيوية وهامة مما سيخلق فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل، لتحسين الوضع المعيشي ، وخلق مجتمع منتج قادر على تلبية مختلف احتياجاته ومتطلبات الحياة اليومية في ظل الارتفاع المتواصل في أعباء المعيشية من فترة لأخرى.

تفهم

* يبدي القطاع الخاص تفهمه الكامل لدوافع الحكومة لاتخاذ هذه الإصلاحات ضمانا لمصالح الوطن والشعب وحرصا كبيرا على التعاون لتذليل أي صعوبات أو معوقات قد تنتج عن تنفيذ مثل هذه الاصلاحات.

ويؤكد الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الذي يعتبر أرفع مؤسسة تمثل القطاع الخاص على اهمية استقرار الأسواق وضبط الأسعار ، وعدم استخدام هذا القرار للمغالاة والمتاجرة عبر رفع أسعار المنتجات والخدمات بهوامش لا تتناسب مع التأثير المحدود لتحرير أسعار المشتقات النفطية على تكاليف المنتجات والخدمات.

تأكيدات الاتحاد العام للغرف التجارية تفيد تعويل القطاع الخاص كثيرا على النتائج الإيجابية المتوخاة من اتخاذ هذا القرار لمنع تدهور الاقتصاد وانهياره ، كعلاج ناجع لأزمات المشتقات النفطية التي ضاق ذرعا منها المواطن و الاقتصاد الوطني من ورائه.

ويرى أهمية اتخاذ إجراءات فورية تصحيحية أخرى في ذات المسار خدمة للصالح العام وإنعاشا للاقتصاد وللارتقاء بمستوى معيشة المواطن.

وضعية

* على الرغم من تشبع الأسواق بمختلف المواد الغذائية والاستهلاكية وحالة الركود التي تمر بها بعد الموسم الرمضاني وفترة عيد الفطر ، الا أن هناك بعض المخاوف المقلقة من قبل بعض المواطنين لاستغلال الوضع الراهن والاقدام على رفع أسعار السلع بشكل واسع.

ويرى محمود ناصر مشرف تجاري في احد القطاعات التجارية المتخصصة بالاستيراد والتصدير أن هذا التخوف قد يستغله البعض من ناحية تراجع الانتاج ووضعية النقل الخاص بالبضائع والسلع لممارسة الاحتكار ورفع الأسعار.

لكن هذا الأمر كما يؤكد محمود قد يصطدم بالأوضاع الراهنة في السوق المحلية لأن الوضع الراهن لا يؤثر فقط على القطاعات التجارية بل على أغلب فئات المجتمع وخصوصا على ميزانية الأسر بشكل عام.

ويشير إلى أن اسعار المواد الغذائية الأساسية تخضع بالدرجة الأولى لوضعية السوق العالمية لأنها سلع مستوردة , وهناك استقرار في الأسواق العالمية وخصوصاً البلدان الرئيسية التي تعتمد عليها مختلف الأسواق المحلية في تلبية احتياجاتها من السلع والبضائع ، بالإضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي للمواطنين وتأثيره على انخفاض القوة الشرائية.

وتمر الأسواق المحلية في حالة تشبع تام بالمواد الغذائية ، حيث استقبلت منذ بداية العام نحو مليون و600 ألف طن من القمح ، بالإضافة إلى أكثر من تسعة آلاف طن من الدقيق. كما بلغت كميات السكر الواصلة ما يقرب من 200 الف طن ، وكذا 300 الف طن من الأرز ، و34 ألفاً و 435 طنا من الزيوت ، فيما بلغت كميات الحليب الواصلة 16 ألفا و 741 طنا.

ويشدد محمود على أن هناك استقراراً في الاقتصاد العالمي هذا العام بخلاف الأعوام الماضية التي شهد فيها أزمة طاحنة استمرت تبعاتها من عام لآخر وكانت الدول النامية مثل اليمن أكبر المتضررين في الجانب التجاري والاستثماري وعملية الإمداد بالسلع والمواد الغذائية وارتفاع أسعارها بشكل لافت .

رغيف الخبز يجاهد للحفاظ على سعره

*** لايزال الرغيف يحافظ على أسعاره رغم رفع الدعم عن المشتقات النفطية ومنها الديزل الذي تعتمد عليه المخابز.. ويرجع استقرار أسعار الرغيف ومشتقاته كالروتي والكدم إلى التزام أصحاب المخابز بالتسعيرة التي تحددها وزارة الصناعة والتجارة.**

ولما يشكل الرغيف من أهمية غذائية لدى المواطنين، يتمنى الكثير من أصحاب المخابز والمواطنين عدم تأثره برفع الدعم عن المشتقات النفطية كونه مادة أساسية في الغذاء ومطلوب من الجميع.

■ تحقيق/ حسن شرف الدين

وفي زيارة لعدد من المخابز للتعرف عن قرب مدى تأثرها برفع الدعم، حيث لوحظ عدم تأثر أسعار الخبز إلى وقت كتابة التحقيق، وأن أصحاب المخابز ملتزمون بالتسعيرة المقرة من وزارة الصناعة والتجارة دون أي ارتفاع أو إنقاص في الوزن..مشيرين إلى أنهم يحاولون مراعات مشاعر المواطنين ويدعون الحكومة أن تراعي أصحاب المخابز والمواطنين من خلال توفير الديزل بأسعار مميزة لأصحاب المخابز لأسباب عدة أبرزها أن المخابز تعمل على توفير أهم مادة غذائية للمواطنين وهي الخبز والروتي والكدم وغيرها.

الأخ محمد الحاج مسؤول مخبز الوحدة بمديرية شعوب- لا يزال معلقاً لافتة للتسعيرة المقرة من مكتب وزارة الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة الخاصة بأسعار الرغيف ومشتقاته.. وفي حديثه معنا يقول: إن سعر البرميل الديزل سابقا كان بعشرة آلاف ريال ومع انقطاع المشتقات النفطية خلال الفترة الماضية ارتفع إلى عشرين ألف ريال..وفي الفترة الأخيرة بعد قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية أصبح سعر البرميل الديزل بأربعين ألف ريال وهذا ما لا نستطيع تحمله، فبالكاد نستطيع توفير النفقات التشغيلية للمخبز كالإيجار ورواتب العمال والكهرباء ونفقات أخرى.

الحطب

* ويضيف الحاج استخدام اصحاب المخابز للحطب فيقول: نحن إلى الآن نعمل بالحطب الذي يصل سعره بـ12 ألف ريال حمولة دباب صغير..ونحاول الإلتزام بالسعر المقرر من الجهات المختصة حيث نقوم ببيع الكيلو الرغيف بـ220 ريالاً..وليس لنا طريق إلا مواصلة شراء الحطب والعمل به حتى تضع لنا الجهات المختصة الحلول المناسبة وتعميمها على جميع المخابز حتى لا نَظْلِم أحداً وفي نفس الوقت لا نُظْلَم.

غاز

* أما الأخ محمد صغير , صاحب مخبز الامتياز- فيقول: إنه كان يشتري البرميل الواحد من شركة النفط بعشرة آلاف ريال ومع حدوث الأزمة ارتفع سعره إلى أربعين ألف ريال.. والفارق كبير بين السعرين ويؤثر علينا تأثيراً كبيراً جداً.. ولذلك توقفت عن شراء الديزل حتى تنظر إلينا الحكومة وتضع تسعيرة جديدة تناسب الوضع الجديد أو تقرر لنا ما كانت تقرره بالسابق من براميل محددة تكفينا لتشغيل المخبز بأسعار مخفضة حتى لا يتأثر سعر الخبز ويستمر بالسعر القديم.. والمستفيد بالتأكيد سيكون المواطن البسيط إذا